وجهه له قوله او كذب بعض الورثة والحاصل انه لا قسامة في ست صور الاولى تكاذب الورثة الثانية تعذر اتيان اللوث الثالثة انكار المدعى عليه الواحد ظهور اللوث في اصل القتل بدون كونه عمدا او خطأ او شبه عمد وصورته ان يقول الوارث ادعي علي هذا انه قتل ابي عمدا ثم يخبر العدل بان الشاهد اليه قتل خطأ ان المدعى عليه لم يقتل عمدا ولا غيره فلا قسامة الخامسة كمن عدل او عدلين ان زيدا قتل احد هذين القتيلين لا بعينهما ففي هذه الصور الايمان على المدعى عليه والسادسة عدم الوارث الخاص كما يأتي حالها قوله واظهرهما عندي قوله كما مر ت الاشارة اليه في قوله شبيه عمد المدعى عليه قتل بلا لوث الى قوله خصوص الخ قوله اما اذا ارتد قبل موته اي ارتد الولي قبل موت المجروح قال قوله لانه لا لوث اي لعدم ارث الكافر من المسلم بخلاف الصورة السابقة فانه كان مسلما عند موت المجروح المسلم فيرثه ولا تمنع من طلب الردة بعد قوله خاص صفة لوارث على محله قبل دخول لا ويجوز نصبه نعتا لمحلي محله بعد دخولها قوله ينصب اي وجوبا قوله ليجاهد او يقر فان حلف ترك وان اقر اخذت الدية على ما مر قوله وهو او وجد معهد قوله ولا يشترط في وجوب الكفارة تكليف الخ والضابط ان يقال التجب على غير حربي بقتل معصوم عليه وان يكون تقويما في عمد اذا كان لا ثم فيه كخلاف الخاطئ وجوبي قوله لكن يكفر بالصوم اي باذن السيد او بعد العتق اما قبله فان اذن له في القتل صام بلا اذن والا توقف عليه قوله كما كله بكسر الراء فرع من قتل رجلا باذن الامام فظنه بحق فبان ظلما فلا شيء عليه بل يسن له ان يكفر وعلى الآمر العود او الدية والكفارة وان علم ظلمه ولم يخف سطوته فذلك على الماموم فقط وبالعكس الامر وان خافها فعليهما كما لا كراه عبد ثم قالوا هل كتبه الى من يقتله كامره لفظا فيه تردد وهو والراجح انه مسئلة تطرأ للعرف قوله وهاهنا البيع عدوانا ظاهر كما مر ان حضر البينة قبيل السبع اي مثلا لا ان يريد السبب اللغوي لا الاصطلاحي قوله ونفقته فتخرج من تركته لان الكفارة حق لله تعالى ومن ثم لو هرب كالزاني المحصن لم تجب فيه وان اثم بقتل نفسه كما لو قتله عزرا افتياتا على الامام

الامام هم ر قوله وخرج بذلك اي بتقييد النفس بالمحرمة اي لذاتها قوله قتل المرأة الخ من اضافة المصدر الى مفعوله ومثله ما بعده قوله لانها لا يضمنان بالبناء للمجهول قوله ومرتد ومن ان محصن فان قتلا نفسهما فلا كفارة ايضا في مالهما لانهما اتيا بما يقتضيه الشرع وان كانا معصومين على نفسهما قوله بالنسبة لغير المساوي اما بالنسبة للمساوي بان قتل مرتد مثله او ذمي مثله فعليهما الكفارة قوله والكفارة اي عتق الخ مقيدا وخبر قوله الكفارة اي وديته على من اصاب غيره بالعين الخ قوله فقال الله تعالى انك استكثرتهم فنفيتهم هذا يجب تأويله لعصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام فاعلم قال القسطلاني في شرح البخاري في كتب وهب بن منبه من استطاع ان ينفع اخاه فليفعل سبع ورقات في سدر قيد قه بين حجرين ثم يضرب به الماء ويقرأ اية الكرسي وذوات قل ثم يحسو منه ثلاث حسوات ثم يغتسل به فانه يذهب عنه ما كان به

وهو للرجل المحبوس عن اهله كتاب الحدود قوله وهي على ثلاثة اقسام قتل وقطع ومنع انظر التحرير قوله وهو لغة المنع وسمي بذلك لمنعها من ارتكاب الذنب وقيل لان الله تعالى حدها وقدرها فلا يزاد عليها ولا ينقص واخرجه الزنا عن القتل لا انه دونه قوله مقدرة اخرج التعزير قوله وجبت زجرا اي بنا على ان الحد وجب زاجرا والصحيح انها في المسلم جوابر لسقوط عقوبتها في الآخرة اذا استوفيت في الدنيا قال قوله ما يوجبه ذكر الضمير العائد على العقوبة باعتبار معنى الحد قوله جمعا اي بصيغة الجمع قوله مجازية وهي افصح لان القرآن نزل بها وهذا باعتبار لفظه واما باعتبار معناه فهو لغة مطلق الايلاج وشرعا ايلاج الذكر في قبل الآدمي او في فرج الآدمي او في الفرج مطلقا قال وعبارة بعضهم وشرعا الايلاج على وجه مخصوص قوله وهو ما فيه الكبائر اي بعد القتل على الاصح من السبع الموبقات ومن الكليات الخمس وانما تقطع اليد كالسرقة حفظا للمال ولذا لا تقطع الا عند حفظا للعبادات والمعاملات وانقاذا لاشرف نفع فضل به الانسان قوله وهو مكلف الخ حاصل الشروط اثنا عشر احدها ان يكون مكلفا

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)